الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الاثنين
١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع)

البندان ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال : الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة وحالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : الجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/47/SR.9
11 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١١٠ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع) (A/47/32 ، A/47/287 ، A/47/336 ، A/C.5/47/1 و A/47/7/Add.1)

١ - السيد ثانغ غوانفنينغ (الصين) : قال إن الاجتماعات والمؤتمرات هي بالنسبة للدول الأعضاء وسيلة أساسية لمعالجة القضايا الدولية الهامة عن طريق الحرص على حفظ السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية . ولذا يجدر تنظيم هذه الاجتماعات والمؤتمرات بأسلوب رشيد وفي حدود الموارد المالية والبشرية المتاحة .

٢ - وفيما يتعلق بطلبات عدم التقيد فيما بين الدورات بجدول الأعمال المعتمد لعام ١٩٩٢ ، لاحظ ممثل الصين أنه لا تترتب عليها أية آثار ادارية ولا آثار بالنسبة للميزانية البرنامجية وأنه يرحب بذلك ولكن من الأفضل عدم ادخال أية تغييرات على هذا الجدول بغية اتاحة مجال للأمم المتحدة لتحقيق وفورات . وأعرب عن أمله بأن تتقيد مختلف الأجهزة تقيدا تاما بالموارد الموضوعة تحت تصرفها وأن تبذل جهودها من أجل زيادة معدل الاستفادة من خدمة المؤتمرات على نحو يمكنها من تنفيذ ولاياتها طبقا للجدول الذي أقرته الجمعية العامة . وفيما يتعلق بمشروع الجدول المنقح لمؤتمرات واجتماعات عام ١٩٩٣ ، قال إن الوفد الصيني يوافق على الترتيبات التي اعتمدتها لجنة المؤتمرات والتوصيات التي صاغتها في هذا الشأن .

٣ - وفيما يتصل بموضوع المنهجية الجديدة التي قررت اللجنة تطبيقها على سبيل التجريب لوضع احصائيات الاجتماعات ، قال إن الوفد الصيني يؤيد التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من الوثيقة A/47/32 والتي التمست فيها اللجنة من الأمانة العامة أن تحدد تكلفة الساعة الواحدة من وقت الاجتماعات وعرض قرارات الجمعية العامة ومبادئها التوجيهية المتعلقة باستخدام موارد خدمة المؤتمرات على أعضاء أجهزة الأمم المتحدة في بداية دوراتها .

٤ - وقال إن الوفد الصيني يؤيد كذلك التوصيات المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها . ويلاحظ أن اللجنة أشارت في الفقرة ٧١ من تقريرها الى قاعدة الأسابيع الستة لم تكن موضع الاحترام وأن التقرير الذي قدمته الأمانة العامة لم يتضمن ، للمرة الثانية ، سوى نظرة عامة عن الحالة بدلا من اقتراح الحلول للمشكلة . فالحالة غير طبيعية وينبغي معالجتها في أسرع وقت ممكن . ولا بد من أن تقوم لجنة المؤتمرات والدوائر المعنية في الأمانة العامة باجراء دراسة متعمقة للعقبات التي تحول دون تطبيق هذه القاعدة واقتراح حلول لها .

(السيد ثانغ غوانغنينغ ، الصين)

٥ - وفيما يتعلق بدراسة أحوال مكتب شؤون المؤتمرات ، يقر الوفد الصيني ، على نحو ما أشير الى ذلك في التقرير A/47/336 ، أن أساليب عمل المكتب تتميز بالفعالية عموما رغم أنه توجد ثمة امكانية للتحسين في بعض المجالات . ويلاحظ بارتياح أن الأمانة العامة اتخذت مجموعة من التدابير الهادفة الى زيادة فعالية المكتب . ويؤيد أيضا وبدون تحفظ التوصيات التي وضعها الأمين العام في الفقرة ٣٨ من تقريره .

٦ - وأعلن السيد تانغ أيضا أن الوفد الصيني يرى أن لمكتب شؤون المؤتمرات دورا حاسما ينبغي أن يضطلع به في مجال تنظيم مختلف الاجتماعات والمؤتمرات تنظيما رشيدا . وعلى نحو ما أشارت اليه الأمينة العامة المساعدة لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة ، فنظرا للمسؤوليات الجديدة المناطقة بالأمم المتحدة ، يترتب على المكتب أن يتولى أعباء أعمال ذات قدر أكبر من الأهمية والى الحد الذي لا يتيح له أي هامش للمناورة . وأعرب عن القلق البالغ الذي يساور الوفد الصيني ازاء هذه الحالة ، كما أعرب عن أمله في تزويد المكتب بالوسائل الكفيلة بأداء وظائفه كما ينبغي .

٧ - وتكلم أخيرا عن تطبيق نظام فترة السنتين على بند جدول الأعمال قيد النظر ، فقال إن الوفد الصيني يرى أنه ينبغي أن تتولى الدول الأعضاء دراسة هذه المسألة بعناية ، كما يتعين استشارة لجنة المؤتمرات .

البندان ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال : الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة وحالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : الجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع) (A/46/600 و Add.1 الى 3 ، A/46/765 ، A/C.5/47/13 و A/C.5/47/22)

٨ - السيد أوبريان (نيوزيلندا) : تحدث باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا فقال إن عمليات حفظ السلم تحتل مركز الصدارة بين العناصر العديدة التي تسهم في حفظ السلم . ولذلك فمن الأهمية البالغة بمكان التأكد من رصد اعتمادات كافية لهذه العمليات في الوقت اللازم . كما ينبغي ، من جهة أخرى ، من أجل ضمان فعالية هذه العمليات ، توخي ادارة سليمة للموارد المستخدمة - الوسائل المالية ، والموظفين والمعدات .

(السيد أوبريان ، نيوزيلندا)

٩ - وقال فيما يتعلق بضرورة الحصول على اعتمادات كافية ، إن وفد نيوزيلندا يحرص على الاشارة بأنه رغم أن كثرة العمليات تسبب للدول الأعضاء أعباء مالية تزداد وطأتها بصورة متزايدة ، فإن بلده يظل متمسكا بمبدأ وجوب ضمان مسؤولية حفظ السلم على نحو جماعي من قبل جميع الدول الأعضاء . وقال إن هناك في الوقت الحاضر نوعين من العمليات الممولة من التبرعات الطوعية سواء بصورة كاملة أو جزئية . ومن المؤكد أن هذه التبرعات هي قيمة بقدر ما تفتقر المنظمة الى الموارد بصورة متواصلة ولكن لا ينبغي أن تتخذ الدول هذه التبرعات وسيلة لإعفائها من التزاماتها المالية .

١٠ - إن التمكن من الحصول على الأموال بسرعة يشكل الجانب الثاني الهام لتمويل عمليات حفظ السلم . وفي كثير من الأحيان يتوجب تنفيذ هذه العمليات ميدانيا في خلال مهل قصيرة جدا وبالتالي يمكن أن تكون النفقات الأولية جسيمة . وتؤيد الوفود الثلاثة من حيث المبدأ فكرة إنشاء صندوق احتياطي لتمويل المرحلة الأولية . وقد طرحت اقتراحات عديدة بالنسبة لطرائق تمويل هذا الصندوق . وإن الاقتراح الابتكاري الذي قدمه الوفد الياباني ينبغي أن يشكل بوجه خاص نقطة انطلاق للمناقشات حول هذه المسألة . ومهما كانت آلية التمويل التي سيتم اعتمادها في النهاية ، فلا بد من النص بصورة قاطعة على قواعد حاسمة بالنسبة لادارة الصندوق .

١١ - وقال إن الوفود الثلاثة توافق من حيث المبدأ على الاقتراح الذي مفاده أنه حين تتقرر عملية تتعلق بحفظ السلم في فترة ضيقة جدا ، فإن بوسع الجمعية العامة أن توافق مسبقا على فتح اعتماد يمثل ثلث التكلفة النظرية للعملية .

١٢ - ونظرا لكثرة عمليات صون السلم وما يحف بها من تعقيد وتكاليف متزايدة ، يبدو من المحتم مواصلة تحسين ادارة هذه العمليات . وقد وضعت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم اقتراحات مجدية بشأن هذا الموضوع . ويبدو من المستصوب الى حد كبير تحقيق تنسيق أفضل بين مختلف الوحدات الادارية في الأمانة العامة التي تتولى عمليات حفظ السلم . ومن المستصوب أيضا تحقق أكبر قدر من الشفافية على صعيد استخدام الأموال ووضع تعريف أكثر وضوحا للمسؤوليات المتعلقة بذلك . فعلى سبيل المثال ، ينبغي تقديم تقارير أكثر تواترا عن استخدام حسابات الدعم وطريقة ممارسة الأمين العام للصلاحيات المناطة به من أجل النفقات غير المتوقعة والنفقات الاستثنائية . وينبغي أن يكون لقادة القوات قدر أكبر من حرية تصرف في الشؤون المالية لأنهم أقدر على تقييم احتياجات العمليات في الميدان .

(السيد أوبريان ، نيوزيلندا)

١٣ - وأوضح في ختام بيانه ان الوفود الثلاثة تود كذلك أن تؤكد مرة أخرى اقتراحها الماضي بوجوب قيام الدول الأعضاء بابلاغ الأمين العام بصورة منتظمة بالموارد - من موظفين مدنيين وعسكريين ومعدات - التي هي على استعداد لوضعها تحت تصرف عمليات صون السلم . ومن المعلوم أنه يعود الى الحكومات أمر البت في تحديد مكان وزمان استخدام هذه الموارد .

١٤ - السيد سيكاندر (سري لانكا) : قال إن الارادة السياسية الجديدة التي أعلنت عنها الدول منذ نهاية الحرب الباردة ينبغي أن تظهر أيضا في ميدان تمويل عمليات صون السلم التابعة للأمم المتحدة ولا سيما في هذا الوقت الذي تتطلب فيه الضرورة من المنظمة معالجة أزمات تتزايد أعدادها يوما بعد آخر وفي جميع أنحاء العالم ، والاضطلاع بعمليات ، كما يحدث في كمبوديا ويوغوسلافيا ، تتسم بتكاليف باهظة لم تشهدها المنظمة في تاريخها . وقال إن سري لانكا التي سددت أنصبتها المستحقة في الميزانية العادية بصورة كاملة ، تطلب بالحاح من جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتسديد أنصبتها ، سواء لأسباب فنية أو سياسية ، أن تفي بهذا الالتزام الذي يترتب على كواهلها طبقا للمادة ١٧ من الميثاق ، وذلك من أجل تخفيف الصعوبات المالية والتشغيلية التي تحول دون تصدي المنظمة لتحديات الساعة . وقال إن الأمين العام قد اقترح عددا معينا من التدابير بغية مواجهة الأزمة . وتعتبر هذه التدابير مؤقتة الى أن تعود حالة الاستقرار المالي الى المنظمة عندما تقوم الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها بصورة منتظمة . وينبغي أيضا أن تكون هذه التدابير مطابقة لأحكام الميثاق وللنظام المالي للأمم المتحدة وأن تتجنب فرض أعباء اضافية على البلدان النامية التي تعاني بصورة فعلية من وضع اقتصادي شديد الصعوبة .

١٥ - وقال إن وفد سري لانكا يخشى ، أسوة بوفود أخرى ، ألا تتحقق الآثار المتوقعة من الاقتراح الرامي الى تطبيق نظام فائدة عن التأخير على الدول الأعضاء التي لا تسدد اشتراكاتها المستحقة خلال ٦٠ يوما ، بل ربما يكون لهذا الاقتراح أثر مثبط لعزائم البلدان التي توجد لديها أسباب شرعية تبرر تأخرها في تسديد اشتراكاتها . وبالمثل ، فإن الاقتراح الهادف الى الاقتراض من المصارف التجارية يضطر المنظمة الى تسديد مبالغ جسيمة بصورة فوائد وستكون الدول الأعضاء مكرهة ، في النهاية ، على دفعه . وفي مقابل ذلك فإن إنشاء صندوق دائر للعمليات الإنسانية الطارئة يعتبر تدبيرا واقعيا وملائما كما أن فكرة إنشاء صندوق هبات لعمليات السلم تابع للأمم المتحدة يعتبر اقتراحا ابتكاريا لا سيما وأن تمويل مثل هذا الصندوق ، الذي يمثل مبلغه المستهدف ما يساوي عمليا مقدار الميزانية العادية لمدة سنة ، معرض لخطر اثارة صعوبات عملية في ظل الوضع المالي الحالي .

(السيد سيكاندر ، سري لانكا)

١٦ - وبالاضافة الى ذلك أوصى الأمين العام في تقريره "برنامج للسلم" أن تفتح الجمعية العامة اعتمادا يمثل ثلث التكلفة النظرية لكل عملية جديدة تتعلق بصون السلم فور صدور قرار مجلس الأمن بالشروع بهذه العملية . وقال إن وفد سري لانكا يرى وجوب دراسة هذا الاقتراح بكل عناية مع مراعاة المناقشات الدائرة حاليا في الجمعية العامة ، وأنه يترقب باهتمام كبير قراءة ملاحظات الأمين العام بشأن الخلاصة والتوصيات التي سيضعها فريق الخبراء العامل المكلف بتفحص مسألة تمويل منظمة الأمم المتحدة .

١٧ - السيد مونتانو (المكسيك) : قال إن الوقت قد حان لوضع حد نهائي للأزمة المالية التي مازالت مستمرة منذ ١٧ سنة . وأن مجموعة المقترحات التي طرحها الأمين العام ، والمقترحات التي قدمها سلفه والتي شرعت الجمعية العامة باستعراضها في دورتها السادسة والأربعين ، ينبغي أن تكون أساسا لمداولات اللجنة الخامسة . وهناك مبدآن جوهريان يتعين التقيد بهما في هذا الشأن . ففي المقام الأول ، يجب معرفة نوعية المشاكل المالية والفرق في طبيعتها حسب ما اذا كانت تدخل في إطار الميزانية العادية أو في إطار عمليات حفظ السلم . ويتعين في المقام الثاني أن تضع حلول هذه المشاكل في اعتبارها الأسباب العملية ، سواء الفنية منها أو السياسية ، التي تسببت في حدوث الحالة الراهنة .

١٨ - وفيما يتعلق بالميزانية العادية ، قال إن الوفد المكسيكي قد أشار مرارا وتكرارا الى أنه يخشى كثيرا أن تبقى التدابير الادارية عديمة الأثر بفقدان وجود ارادة سياسية حقيقية من جانب الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية وفاء تاما وفي مواعيدها لاحترام الطابع الديمقراطي للمنظمة . وأوضح أن الاستقطاعات التي أجريت من طرف واحد لتعزيز مصالح خاصة تتعارض تعارضا تاما مع روح الميثاق ، كما أن الأسباب الاقتصادية الداخلية لا يمكن أن تبرر عدم التقيد بالالتزامات الدولية بصورة منتظمة . ومع هذا فثمة مجال للتمييز بين المستحقات المتأخرة المؤقتة التي تترتب خلال سنة مالية معينة وبين عدم تسديد المبالغ المستحقة بالنسبة للسنوات السابقة ، والحالة الثانية تعتبر انتهاكا صارخا للمسؤولية المالية إزاء الدول الأعضاء الأخرى . وقال السيد مونتانو إن الوفد المكسيكي يؤيد في هذا الصدد مبدأ تطبيق مبدأ فوائد التأخير على المبالغ المستحقة عن السنوات السابقة ، وأوضح أن هذا التدبير يدخل عنصرا ترشيديا ويشكل عاملا ابتكاريا بالنسبة للدول الأعضاء . إن المقترحات الأخرى الهادفة الى زيادة رأس المال المتداول والاذن للأمين العام بالاقتراض من المصارف التجارية واستبقاء فوائض الميزانية ، يمكن أن تؤدي الى تخفيف آثار عدم مبادرة بعض الدول الأعضاء الى تسديد اشتراكاتها ، بيد أن هذه التدابير لا تتصدى للمشاكل من جذورها ومن الممكن أن تفضي الى آثار ثانوية سلبية . ولذلك ينبغي توخي هذه التدابير باحتراز .

(السيد مونتانو ، المكسيك)

١٩ - أما فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم ، فقال ، من جهة ، إن الموارد اللازمة تكتسب أهمية متزايدة نظرا للتواتر المنقطع النظير الذي تم به تطور هذه الأنشطة منذ أربع سنوات ، ومن جهة أخرى ينبغي اعتماد آليات مناسبة للتمويل وتكييفها مع عمليات تتسم مميزاتها الرئيسية بطابع الاستعجال وعدم التوقع . ومن أجل تحديد آليات التمويل الجديدة ، ينبغي مراعاة عنصرين جوهريين هما المسؤولية المالية الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وقدرة البلدان النامية المحدودة نسبيا على الدفع . ومن جهة أخرى ، ينبغي احترام مبدأ صلاحية الجمعية العامة ، على نحو الحصر ، في كل المسائل المتعلقة بتمويل أنشطة الأمم المتحدة .

٢٠ - وفيما يتعلق بالتدابير العملية الثلاثة التي اقترحها الأمين العام في تقريره (برنامج للسلم) ، يوافق الوفد المكسيكي على الاقتراح الرامي الى انشاء صندوق احتياطي لتمويل النفقات الأولية لعمليات حفظ السلم ، ومع العلم بوجوب تحديد مبلغ وطرائق تشغيل هذا الصندوق بصورة جماعية مسبقا ، في إطار مشاورات غير رسمية حول هذه المسألة . وينبغي ، من أجل تأمين الهبات الأولية للصندوق ، أن تدرس في هذه المناسبة إمكانية الاستخدام ، والفوائض الناجمة عن تسديد المبالغ المستحقة . أما فيما يتصل بالتدبير الثاني الذي اقترحه الأمين العام بشأن فتح اعتماد يمثل ثلث التكاليف المقدرة لكل عملية جديدة منذ أن قرر مجلس الأمن الشروع بهذه العملية ، يبدو هذا المقترح مهما ولكنه ، من جهة ، يرتب ضمنا إيلاء صلاحية تتعلق بالميزانية الى جهاز سياسي رفيع وهو مجلس الأمن ومن جهة أخرى ، لن يكون لهذا التدبير سوى أثر محدود من الناحية العملية ، نظرا لأن اللجنة الخامسة هي التي تقرر عموما وبسرعة فائقة ما يتصل بالآثار المالية لعمليات حفظ السلم .

٢١ - وإن الاقتراح الثالث الهادف الى الترخيص للأمين العام بتوقيع عقود دون إجراء مناقصة تنافسية ، يرد في إطار مرونة خليقة بالثناء تستهدف مواجهة حالات استثنائية ، ولكن ، على نحو ما أوضحه مجلس مراجعي الحسابات ، فإن ١٧ في المائة فقط من العقود المبرمة خلال السنة المالية ١٩٩١ - ١٩٩٢ قد تمت عن طريق مناقصات تنافسية ، ويبدو في هذا السياق أن المرونة المستهدفة متوفرة فعلا وأن يتم حل مشكلة التأخير في تسليم المواد والخدمات اللازمة لعمليات حفظ السلم عن طريق تحسين التنسيق ومتابعة عمليات الشراء .

٢٢ - وقال إن الوفد المكسيكي يرى أن الأفكار الأخرى التي طرحت في الشهور الأخيرة ، بشأن تمويل أنشطة الأمم المتحدة ، ينبغي أن تفحص بعناية بعد أن يتم التعرف على محتوياتها بصورة مستفيضة . كما أن وفده ينتظر تلقي معلومات تكميلية عن تقرير الأمين العام المتصل بالجدول الخاص لتوزيع الأعباء

(السيد مونتانو ، المكسيك)

المتعلقة بعمليات حفظ السلم . وكذلك فإن الوفد المكسيكي قد أحاط علما بانشاء فريق عامل مكون من خبراء مكلفين بصياغة مقترحات بشأن وسائل تحسين الحالة المالية للمنظومة ، وهو يترقب باهتمام التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بصدد هذا الموضوع . وعلى كل حال ، فإن من واجب كل الدول الأعضاء إنقاذ المنظومة من حالة التناقض الظاهر التي تتسم بها والتي ، مع ذلك ، تنتظر منها الدول الأعضاء يوما بعد يوم المزيد من العطاء دون أن تعطيها الوسائل الكافية لتلبية المتطلبات .

٢٣ - السيد كاساب (بوليفيا) : قال رغم انتهاء الحرب الباردة وعودة التضافر الدولي ، فلا يبدو أن الدول الأعضاء مستعدة لتقديم الموارد التي تحتاج اليها الأمم المتحدة للوفاء بالولايات الجديدة التي أنيطت بها . ولذا فإن الوفد البوليفي يؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية ، وأعلن أن بوليفيا من ناحيتها قد سددت حتى اليوم اشتراكاتها في الميزانية العادية . وقال إن الصورة البادية من مختلف تقارير الأمين العام لا تدعو الى الاطمئنان ، وأن الوفد البوليفي قد درس بدقة المقترحات التي تقدم بها الأمين العام من أجل تحسين الوضع المالي للأمم المتحدة والواردة في الوثيقة A/46/600/Add.1 .

٢٤ - وفيما يتعلق بالفائدة التي يترتب دفعها عن الاشتراكات المقررة غير المدفوعة ، يرى الوفد البوليفي ، أسوة بما تراه اللجنة الاستشارية ، بأنه قد آن الأوان للتفكير بصورة جدية في أمر تقديم اقتراح من هذا النوع ، ولكن ينبغي للنظام المتوخى أن يضع في اعتباره الحالات التي يتم فيها الدفع نقدا . ويؤيد الوفد البوليفي أيضا استمرار تعليق المواد ٤ - ٣ ، ٤ - ٤ و ٥ - ٢ من النظام المالي ولكنه يؤكد على الطابع المؤقت لهذا التدبير ؛ وبالنسبة للمقترح الهادف الى زيادة صندوق رأس المال المتداول الى ٢٥٠ مليون دولار ، يرى الوفد البوليفي ، طبقا لرأي اللجنة الاستشارية ، أنه ينبغي قبل كل شيء الاتفاق على مبلغ الزيادة واحترام الدول الأعضاء لمبدأ تسديد الأنصبة في مواعيدها .

٢٥ - وفيما يتعلق بإنشاء صندوق احتياطي لعمليات حفظ السلم ، يرى الوفد البوليفي أنه يتعين ضمان التمويل الأولي للعمليات بصورة فعلية ولكن دون أن يتم ذلك على حساب الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها المالية . وأن الوفد البوليفي يعارض أي عملية اقتراض من مؤسسات التسليف لأن الأمم المتحدة ليست مؤسسة تسعى الى تحقيق الربح ولن تكون قادرة على تسديد ديونها .

٢٦ - وقال أخيرا إذا كانت فكرة إنشاء صندوق هبات من أجل السلم تابع للأمم المتحدة تثير الاهتمام ، فإن اشتراك مصادر أجنبية في تمويل المنظومة احتمال يدعو الى القلق .

(السيد كاساب ، بوليفيا)

٢٧ - ومن ناحية أخرى ، فإن الوفد البوليفي يعارض ، معارضة تامة المقترحات التي طرحت أثناء المناقشات والرامية الى إعادة النظر في الأنصبة الخاصة المقررة للمساهمات في عمليات حفظ السلم ، لأن عدم استقرار اقتصادات البلدان النامية لا يساعدها على زيادة اشتراكاتها .

٢٨ - السيد مينت (ميانمار) : قال إنه لا يمكن ايجاد حل للأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة ما لم تبادر الدول الأعضاء الى الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة ١٧ من الميثاق . وأعلن أن ميانمار تسدد دائما اشتراكاتها بصورة كاملة سواء ما يتعلق منها بالميزانية العادية أو بعمليات حفظ السلم .

٢٩ - وقال إن وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم قد شدد في الخطاب الذي ألقاه أمام اللجنة على خطورة الحالة المالية للأمم المتحدة وضرورة ايجاد حل لهذه المشكلة على وجه الاستعجال . ويرى وفد ميانمار ، أسوة بكثير من الدول الأعضاء الأخرى ، أنه ينبغي ، بالنسبة لتوزيع النفقات المتعلقة بعمليات حفظ السلم ، مراعاة المسؤوليات الخاصة التي تقع على كاهل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وعدم اغفال كون البلدان المتقدمة النمو قادرة على تسديد اشتراكات أهم مقارنة بالبلدان الأقل نموا .

٣٠ - ويرى وفد ميانمار وجوب اجراء دراسة دقيقة لمسألة فرض فوائد تأخير على كل جزء من الأنصبة المقررة التي لا تدفع في حينها . وقال إن وفده يرحب بالمقترح الخاص بإنشاء صندوق احتياطي مؤقت لحفظ السلم يبلغ رصيده ٥٠ مليون دولار لمواجهة النفقات الأولية لعمليات حفظ السلم ولكنه يتفق في الرأي مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بأن إنشاء هذا الصندوق يتطلب الحصول على قرار بذلك من حيث المبدأ من الجمعية العامة . ويرى أن المقترحات الأخرى تتطلب تحليلا أكثر تعمقا .

٣١ - السيد عبد الغفار (البحرين) : قال إن نتائج الكثير من حالات التوتر والأزمات المتعلقة بالأمن والاستقرار الدوليين تفرض على جميع الدول الأعضاء واجب تزويد الأمم المتحدة بما يمكّنها من مواصلة عمليات حفظ السلم على نحو فعال ، وقد دأبت البحرين على الوفاء بواجباتها بصفة دائمة . وأضاف أن وفد البحرين قد درس بعناية التقرير A/47/484 المتصل بالجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، ولا سيما الحل الذي يقترحه التقرير لإزالة "أوجه الخلل" في توزيع البلدان على المجموعات الأربع المحددة في قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٣٢ والتعديلات التي طرأت عليه في قرارات لاحقة . وقال إن الجدول المقترح لقسمة تكاليف عمليات حفظ السلم الخاضعة للأنصبة المقررة

(السيد عبد الغفار ، البحرين)

يعتمد على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في توزيعه للبلدان على المجموعات الأربع بذريعة منع التداخل فيما بينها . ومن الواضح أن فكرة توزيع البلدان على المجموعات الأربع الواردة في المرفق الأول من التقرير تقوم على أساس القدرة على الدفع التي تعتمد على مستوى الدخل القومي وليس على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث اتبع هذا النهج دوما فيما يختص بقسمة تكاليف عمليات حفظ السلم .

٣٢ - ومن الجدير بالذكر أن إزالة ما سماه التقرير "أوجه الخلل" في توزيع البلدان إنما تتمثل في نقل عدد من البلدان من المجموعة (ج) إلى المجموعة (ب) . إن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي واستخدامه ، شأن المعايير الأخرى ، مؤشرا لقياس الرفاه الاجتماعي ، كثيرا ما يكون مضللا ، خاصة بالنسبة لحالة البلدان النامية القليلة السكان التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد . وقال إنه لا بد في هذا الصدد من الإشارة إلى العديد من القرارات الخاصة بالبلدان النامية الجزرية والإحاطة بالصعوبات التي تعاني منها هذه الفئة من البلدان . وأعلن أن وفد البحرين يرفض ، بالتالي ، استخدام معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في توزيع النفقات المكرسة لعمليات حفظ السلم لما يتضمنه من غبن وما يفرضه على الدول القليلة السكان من التزامات مالية تتجاوز كثيرا قدرتها على الدفع ، فضلا عن وضعه هذه البلدان في مصاف الدول الصناعية فيما يتعلق بمساهماتها المالية في عمليات حفظ السلم .

٣٣ - السيد فاريلا (شيلي) : أشار إلى خطورة وتناقض الحالة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة وقال : بينما أن الدول الأعضاء تنتظر من المنظمة عطاءات أكثر من أي وقت مضى ، فإنها تتهرب من التزاماتها التي أقرتها بمحض إرادتها ومن تعهداتها المترتبة عليها بموجب الميثاق . وأوضح أن اختلال التوازن المالي وحالة عدم الاطمئنان التي تصاحبه من شأنهما إثارة الشكوك في قابلية المنظمة للبقاء وفي فعالية إجراءاتها . وإنه مهما كانت ضرورة ومزايا إعادة تشكيل هياكل الأمانة العامة ، فإنه يتعين قبل كل شيء أن تسدد البلدان اشتراكاتها بالكامل وفي مواعيدها المحددة بالنسبة للميزانية العادية وميزانيات عمليات حفظ السلم ، وخصوصا بعد أن استنفذت ، على ما يبدو ، إمكانيات طريقة التمويل التي تعتبر من الناحية النظرية استثنائية ولكنها أصبحت ممارسة جارية والتي تتمثل في الاقتراض من الحساب المكرس لهذه العمليات .

٣٤ - وقال إنه ، مع كل تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الاستقلال المالي وبالتالي موثوقية المنظمة ، فإن شيلي على استعداد لإجراء فحص متعمق لمقترحات الأمين العام من أجل التوصل إلى اتفاق

(السيد فاريلا ، شيلي)

عام على حل الأزمة الراهنة . وهكذا فإن وفده يرى في الممارسة المحتملة ، المتمثلة في فرض فوائد عن التأخر في تسديد كل جزء من الاشتراكات التي لم تسدد في مواعيدها المعينة ، تدبيرا قابلا لتحقيق آثار رادعة شريطة مراعاة الحالات الخاصة وقدرة الدائنين على الدفع . ومن الملائم ، في هذا المنظور منح شروط خاصة للبلدان التي تعاني من حالات اقتصادية غير مستقرة وعدم فرض فوائد التأخير عليها دون منحها مهلة أمدها عام واحد لتسديد اشتراكاتها والتزام جانب المرونة ، إلى حد ما ، بالنسبة للجدول الزمني لتسديد الاشتراكات خلال السنة المالية . وقال إن شيلي التي تبذل هي أيضا جهودا مالية هامة قد تلاحظ ، من ناحية أخرى ، أنه لا يوجد ثمة أي نص يحث البلدان التي تفي بالتزاماتها في مواعيدها على الاستمرار في ذلك . وأخيرا ، إذا كان التسديد المنتظم للأنصبة المقررة هو من واجبات الجميع ، فإن البلدان التي تدفع أعلى قدر من الاشتراكات تتحمل دون نقاش مسؤولية خاصة في هذا الشأن .

٣٥ - وقال إن شيلي ترى أن الاقتراح القاضي بإنشاء صندوق احتياطي لعمليات حفظ السلم وصندوق "دائر" للأغراض الإنسانية هو موضع اهتمام بالغ . وأشار ، في هذا الصدد ، إلى الموقف المشترك الذي اتخذته بلدان مجموعة ريو والذي يتمثل في اعتبار تمويل أنشطة حفظ السلم التزاما جماعيا ، يتحمل فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، مع ذلك ، مسؤولية خاصة في هذا الشأن . وذكر أنه ينبغي تطبيق نظام الأنصبة المقررة على أساس قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨) ، بصورة نظامية .

٣٦ - وختم بيانه قائلا إن من دواعي بالغ الاهتمام ، الحرص ، أثناء الدورة الحالية على توفير الخلاصات التي انتهى إليها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بأمن المنظمة المالي الطويل الأجل . ولكن في المستقبل وأسوة بما يجري في الوقت الحاضر ، يبقى مصدر التمويل الأساسي للميزانية العادية ولميزانية عمليات حفظ السلم ، وسوف يظل ، مستندا إلى دفع الأنصبة المقررة في إطار احترام التعهدات التي التزم بها كل طرف .

٣٧ - السيد ثمار (المملكة العربية السعودية) : أشار إلى أن المملكة العربية السعودية تدفع لميزانية عمليات حفظ السلم ما يعادل ٢٠ في المائة من حصتها في الميزانية العادية للأمم المتحدة . وأضاف أنه قد ورد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام (A/47/484) اقتراح مؤداه أن توضع في المجموعة (ب) البلدان التي بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها ٠٠٠ ٥ دولار أو أكثر خلال الفترة من ١٩٨٠

(السيد تمار ، المملكة العربية السعودية)

إلى ١٩٨٩ ، الأمر الذي يفرض على المملكة العربية السعودية أن تدفع لميزانية حفظ السلم حصة تعادل نسبتها ١٠٠ في المائة من نصيبها المقرر في الميزانية العادية فتصبح بذلك مساوية لحصة بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين . وإضافة إلى كون ذلك منافيا لمبادئ العدالة التي تؤكدها الأنظمة المالية في الأمم المتحدة ، فإنه لا يضع في الحسبان الحالة الحقيقية في المملكة .

٣٨ - وقال إن الحرب التي فرضها العراق على جيرانه كانت لها آثار سلبية كبيرة على الدخل القومي وعلى مؤشرات النمو الأساسية ، وهذا سبب يكفي بحد ذاته لتبرير بقاء نصيب المملكة العربية السعودية في تمويل عمليات حفظ السلم في مستواه الحالي . وقال إنه رغم الحالة الصعبة التي تمر بها المملكة العربية السعودية ، فقد تكفلت بالتزامات ضخمة تجاه شعبها وغيره من شعوب بلدان صديقة أخرى محبة للسلم . وقال إن المملكة العربية السعودية لم تتردد يوما في مد يد العون غير المشروط للدول المحتاجة إليه . وقال إن هناك عنصرا هاما آخر يتمثل في أن المملكة العربية السعودية هي من البلدان النامية ومن الصعب أن تفرض عليها نفس الأعباء المالية المطلوبة من البلدان الصناعية . ومضى قائلا إن النفط هو المصدر الرئيسي لاقتصاد بلده وأنه مورد غير متجدد يخضع لمخاطر الأسواق العالمية ؛ ولا يمكن مضاهاة الموارد النفطية بالموارد المتأتية من الأنشطة الصناعية والزراعية . ومن هذا يرى وفد المملكة العربية السعودية أن من الصعوبة تطبيق المبدأ المقترح في تقرير الأمين العام على المملكة ، والوفد يأمل أن تؤخذ الملاحظات التي أبداها بعين الاعتبار عند مناقشة البند ١٢٤ من جدول الأعمال .

٣٩ - السيد العيسى (الكويت) : أعرب عن قلق وفده البالغ إزاء تدهور الوضع المالي للأمم المتحدة بسبب عدم التزام الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد . وقال إن دولة الكويت تعتبر من الدول القليلة التي تسدد اشتراكها في الميزانية العادية في وقت مبكر . ذلك أنه ، كما جاء في خطاب وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة ، لا يكفي أن نحمل الأمم المتحدة مسؤوليات جمة فقط دون أن يلازم ذلك تمكينها ماديا وسياسيا حتى تقوم بها على أكمل وجه . وقال إن التدابير التي اقترحها الأمين العام لمواجهة الأزمة المالية قد يؤدي تطبيقها إلى تخفيف هذه الصعوبات . وقال إن بعض هذه المقترحات جديرة بالاهتمام ولو أنها تمثل حلولا مؤقتة ، وقد يؤدي بعضها إلى زيادة العبء المالي للمنظمة . وأكد أن الحل الأساسي لهذه الأزمة يكمن في أن تتوفر لدى الدول الأعضاء الإرادة السياسية لتسديد التزاماتها المالية كاملة وفي الوقت المحدد .

٤٠ - وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلم ذكر المتكلم أن الكويت تولي أهمية خاصة لهذا الموضوع بسبب ما أحرزته المنظمة من نجاح في ميدان حفظ السلم ، وأن الوفد الكويتي يحث الدول الأعضاء على

(السيد العيسى ، الكويت)

دفع التزاماتها تجاه هذه العمليات كاملة وفي الوقت المحدد ، وتسديد كل المستحقات السابقة ، حتى تتمكن المنظمة من الاستمرار في مهامها بكل فاعلية .

٤١ - وتكلم بعد ذلك عن تكوين مجموعات الدول الأعضاء من أجل قسمة نفقات عمليات حفظ السلم ، فقال إن الاقتراح الذي يضع في المجموعة (ب) البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، ٠٠٠ ٥ دولار أو أكثر لا يتفق ، في رأي الوفد الكويتي ، مع الواقع ولا يستخدم المنهجية التي تعتمد على قدرة الدولة الحقيقية على الدفع ولا يحقق أي نتائج إيجابية ، بل ربما يزيد من الخلل في نظام التوزيع الحالي لتأثير ذلك على البلدان النامية التي تقع على كاهلها مسؤوليات كثيرة محددة وعليها مواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية .

٤٢ - وقال في ختام كلمته إذا أخذنا مثلا الكويت كنموذج نجد أن الكويت قد تعرضت لدمار هائل من جراء الغزو العراقي الغاشم وما ترتب عليه من انهيار للبنية الاقتصادية بكاملها وتحولت بذلك إلى بلد مدين ما زال عليه أيضا التزامات يتعين تحملها فيما يتعلق بإعادة الإعمار . ولهذا فإن وفد الكويت يطالب بعدم الأخذ بهذا الاقتراح لأنه لا يتفق مع الواقع ولا يتوخى المعايير المستخدمة تقليديا في حسابات الأنصبة ويزيد من التزامات بعض البلدان النامية ولا يحقق العدالة المرجوة .

٤٣ - السيدة إيامبو (ناميبيا) : قالت إن وفدها يساوره قلق بالغ من جراء الحالة المالية للأمم المتحدة . وإن ناميبيا رغم صعوباتها الخاصة بها الناجمة بوجه خاص عن الجفاف الذي يصيب منطقة الجنوب الافريقي ، قد سددت كافة اشتراكاتها ، فأصبحت بذلك واحدا من البلدان التي تبذل قصارى جهدها للتخفيف من تفاقم الأزمة التي هي على نحو ما جاء في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام A/C.5/47/13 ناجمة عن تراكم المتأخرات .

٤٤ - وقالت إن ناميبيا التي تلقت بكل اهتمام المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره السالف الذكر ترى أنه لا ينبغي الإذن للأمين العام بالاقتراض من مؤسسات التسليف دون إجراء دراسة متعمقة لعواقب ذلك ، إذ أنه من شأن هذا الحل أن يؤدي إلى زيادة أعباء جميع البلدان بما في ذلك تلك البلدان التي سددت كامل أنصبتها المقررة في مواعيدها المحددة .

٤٥ - وأضافت قائلة إن ناميبيا تدرك بحكم موقعها أنه يمكن لأية عملية لحفظ السلم تحظى بالتمويل الملائم أن تنتهي في افضل النتائج ولذا فإنها توجه نداء إلى جميع البلدان من أجل أن تبادر إلى تسديد

(السيدة إيامبو ، ناميبيا)

أنصبتهـــا المقررة لمواجهة تكاليف عمليات حفظ السلم ، عملا بأحكام المادة ١٩ من الميثاق . ومن ناحية أخرى ، ونظرا للطبيعة غير المتوقعة لهذه العمليات ، فإن ناميبيا توافق على إنشاء صندوق احتياطي لعمليات حفظ السلم وتؤيد قيام الجمعية العامة بفتح اعتماد يمثل ثلث التكلفة التقديرية لكل عملية ، فور صدور قرار من مجلس الأمن بالشروع في تنفيذ هذه العملية .

٤٦ - السيد وزنيمورتي (اندونيسيا) : أعرب عن قلقه البالغ إزاء ما يلاحظ من تفاوت متزايد بين المهام المناطة بالأمم المتحدة والوسائل الموضوعة تحت تصرفها أغرق المنظمة في خضم أزمة مالية دائمة . وقال إنه يشاطر الأمين العام مشاعر القلق التي تساوره والتي حدت به إلى تقديم عدد معين من المقترحات في تقريره عن أعمال المنظمة وفي وثيقته المعنونة "برنامج للسلم" بهدف إيجاد حل للمشاكل المالية .

٤٧ - وقال إن زيادة صندوق رأس المال المتداول وإنشاء صندوق هبات للأمم المتحدة من أجل السلم لن يكون لهما أية آثار تتعلق بالسبب العميق للصعوبات المالية ، بل سيؤديان إلى زيادة الأعباء التي سوف تتكبدها البلدان التي قامت بتسديد اشتراكاتها .

٤٨ - ومع ذلك ، فإن فكرة فرض فائدة على التأخر في تسديد الاشتراكات المقررة التي لا تسدد في حينها تعتبر موضوعا يستحق الدراسة بعناية فائقة . وبالنسبة لإمكانية تفويض الأمين العام بالاقتراض من مؤسسات التسليف ، فإن ذلك يتطلب قدرا كبيرا من الاحتراس في هذا الجال . وإن وفده يرى ، على نحو ما أبدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، إن الفوائد التي يتحتم تسديدها بسبب هذه القروض سوف تزيد من الأعباء المالية التي تتحملها الدول الأعضاء ، فضلا عن أن هذا الحـــل لا يتصدى لجذور المشكلة التي تتمثل في عدم احترام بعض الدول الأعضاء لالتزاماتها . وقال في ختام بيانه أن الوفد الاندونيسي يؤيد مبدأ الإنشاء الفوري لصندوق احتياطي "دائر" لعمليات حفظ السلم ويوافق ، في هذا الصدد ، على الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/46/765) .

٤٩ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن الولايات المتحدة قد سددت هذا العام ما يربو على ٧٠٠ مليون دولار تحت بند اشتراكاتها في الميزانية العادية لعام ١٩٩٢ وفي ميزانية عمليات حفظ السلم ، وإنها ستسدد دفعات أخرى من الآن وحتى نهاية العام . كما قامت الولايات المتحدة أيضا خلال السنتين الأخيرتين بسداد جزء من المتأخرات المستحقة عليها فدفعت قرابة ١٤٠ مليون دولار تحت

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

هذا الباب . ورغم قيود الميزانية المطبقة حاليا ، فإن هذه التدابير تبين أن الولايات المتحدة تبذل ما في وسعها من أجل كفالة الاستقرار المالي اللازم لتحقيق المسار السليم لأعمال المنظمة . وفضلا عن ذلك ، يتضح من إجراء استعراض تاريخي موجز للأزمة بأنها ناجمة عن مجموعة صعوبات يعود منشؤها إلى الستينات وأنها بعيدة كل البعد عن كونها ظاهرة تعزى إلى دولة ما عضو في المنظمة . وقال إن هذه الأزمة قد استمرت في تفاقمها سواء بسبب عدم الوفاء بجزء هام من الأنصبة المقررة ، أو من جراء الاستقطاعات التي خصمتها بعض الدول الأعضاء من اشتراكاتها إلى حد أدى إلى استنفاذ احتياطات الأمم المتحدة عمليا في أواسط الثمانينات .

٥٠ - وقال إن الحالة قد تحسنت ابتداء من عام ١٩٨٩ . إذ يتبين من تقارير الأمانة العامة أنه في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ ، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة ١٩ مليون دولارا من أصل المجموع الكلي للاشتراكات المقررة والبالغة ٤ مليارات دولار ، أي بمعدل استيفاء يزيد على ٩٩ في المائة . وقال إن الولايات المتحدة قد سددت ، على سبيل المثال ، خلال هذه الفترة ٠٠٠ ٧٠٠ ١٥٥ ١ دولار ، أي كامل اشتراكاتها تقريبا للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلم .

٥١ - وبغية إجراء تحليل صحيح للحالة المالية للمنظمة ، ينبغي حساب جوانب القصور في تلقي الاشتراكات للسنة الجارية . فقد ورد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام (A/C.5/47/13) ، أن الاشتراكات غير المسددة بالنسبة للميزانية العادية في ٣٠ أيلول/سبتمبر بلغت ما مجموعه ٨٢٦,٣ مليون دولار ، وهو مبلغ يساوي ٨٠ في المائة من الاشتراكات المقررة لعام ١٩٩٢ (٠٠٠ ٤٠٠ ٠٣٧ ١ دولار) . وقال إن هذه طريقة مضللة لتقديم المعلومات لأنه إن صح القول بأن العجز في الميزانية يمثل حقيقة نسبة مقدارها ٨٠ في المائة من الموارد اللازمة للمنظمة لإنجاز أنشطتها المدرجة في الميزانية العادية لعام ١٩٩٢ ، لاضطرت المنظمة إلى غلق أبوابها منذ عدة أشهر . لأن المبلغ المشار إليه في تقرير الأمين العام هو في الحقيقة مبلغ متراكم يمثل المجموع الكلي للاشتراكات غير المسددة في الميزانية العادية منذ أواسط الستينات . ولتكوين فكرة صحيحة عن الوضع ، يتعين والحالة هذه مقارنة هذا المبلغ بما تراكم من الاشتراكات المسددة خلال الفترة نفسها . ونظرا لأن هذا المبلغ الأخير يقع حسب التقديرات في حدود ١٢ مليار دولار ، فهو يمثل زهاء ٧ في المائة من إجمالي الاشتراكات المقررة . وبعبارة أخرى ، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ، تكون الدول الأعضاء قد سددت نسبة تقرب من ٩٣ في المائة من إجمالي الاشتراكات المقررة بالنسبة للميزانية العادية . ولا بد من أن يزداد تحسن الحالة من الآن وإلى نهاية العام كلما يجري تسديد اشتراكات أخرى في الميزانية العادية .

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٥٢ - واستنادا إلى ما أشار إليه وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم أمام اللجنة ، فقد تلقت المنظمة خلال الاسبوع المنصرم زهاء ٢٥٠ مليون دولار بصفة اشتراكات في الميزانية العادية . فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مبلغ الـ ٦٥٠ مليون دولار الذي تم تسديده فعلا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ، فيكون مجموع ما تم تسديده في باب الميزانية العادية ٩٠٠ مليون دولار ، أي ، من حيث الإجمالي ، ٩٠ في المائة من المجموع الكلي للاشتراكات المقررة لعام ١٩٩٢ . وهكذا نرى أن معدل التحصيل المسجل في ٣٠ أيلول/سبتمبر لا يعكس على وجه كاف الحالة المالية الراهنة .

٥٣ - وفيما يتعلق بتمويل أنشطة حفظ السلم ، فقال السيد ميشالسكي إن تحليل الحالة على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام هو أكثر موضوعية . ومع ذلك ، ورغم ارتفاع معدل تحصيل الاشتراكات ، فإن الأمين العام يعرب عن استيائه لأن تسديد الأموال لا يجري بصورة منتظمة . ويعتقد الوفد الأمريكي أن هذا الانتقاد جائر ولا طائل تحته لأنه لم تتم الموافقة على معظم هذه العمليات ، في الواقع ، إلا مؤخرا ، ولأن العديد من الدول الأعضاء تواجه صعوبات في تسديد الاشتراكات الهامة المترتبة عليها ، على وجه السرعة .

٥٤ - وقال إذا كان يترتب على الدول الأعضاء أن تسدد كامل اشتراكاتها في مواعيدها المحددة ، فإنه ينبغي أن يكون لدى الأمانة العامة من جانبها مفهوم أكثر واقعية فيما يتعلق بإدارة موارد المنظمة . ففي حالة حصول صعوبات نقدية ، ينبغي تقليص الأنشطة الهامشية أو شطبها ويتعين على المسؤولين عن البرامج السعي لإيجاد سبل لتنفيذ الأنشطة بأقل قدر من الموارد المنصوص عليها . وعلى كل حال ، ليس هناك ما يشير إلى أن الصعوبات الأخيرة التي واجهتها حالة المنظمة النقدية كانت لها آثار على تنفيذ البرامج ذات الأولوية .

٥٥ - وفيما يتعلق بالمقترحات العملية التي أبديت في الدورة السابقة من أجل التصدي للمشاكل المالية التي تعاني منها المنظمة ، قال إن الوفد الأمريكي يلاحظ أن الجمعية العامة أنشأت صندوقا دائرا للأغراض الإنسانية يبلغ رصيده ٥٠ مليون دولار يمول عن طريق التبرعات التي تقدم منها الولايات المتحدة مساهمة هامة ، ويستخدم هذا الصندوق حاليا لأغراض تمويل ودعم أنشطة المنظمة في الصومال . ومع ذلك فإن في مقابل ذلك ، الوفد الأمريكي يعارض بكل حزم التدابير الأخرى المقترحة في الدورة السادسة والأربعين سواء ما تعلق منها بإنشاء صندوق هبات لعمليات السلم تابع للأمم المتحدة ، أو فرض فائدة على المبالغ غير المسددة في أوقاتها المحددة ، أو الإذن للأمين العام بالاقتراض من مؤسسات التسليف ، أو التعليق الدائم لنظام الأمم المتحدة المالي الذي تقضي أحكامه بإعادة فوائض الميزانية إلى الدول الأعضاء .

(السيد ميشالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٥٦ - وقال إن وفد اليابان قد اقترح خلال هذه الدورة وضع آلية دعم مالية جديدة لعمليات حفظ السلم من شأنها أن تتيح المجال لزيادة الاحتياطيات المالية للمنظمة مع الاستمرار بتخصيص حجم من الموارد لهذه العمليات أكثر أهمية من الحجم الذي اقترح مؤخرا من جانب الأمين العام ، دون أن يؤدي هذا الاقتراح إلى فرض اشتراكات جديدة . وأعلن ، في هذا الصدد أن الوفد الأمريكي على استعداد للتعاون مع الوفد الياباني وجميع أعضاء اللجنة بطريقة تساعد على اعتماد هذا الاقتراح البناء .

٥٧ - وأشار إلى أنه توجد ثمة مقترحات أخرى أبداها الأمين العام أيضا في تقريره المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277) . وقال إن الوفد الأمريكي قد أعرب ، بالفعل ، عن رأيه بصدد هذا الموضوع ، وأكد بوجه خاص على أنه يؤيد إنشاء صندوق احتياطي لتمويل النفقات الأولية لعمليات حفظ السلم ، وهي الفكرة التي طرحت خلال الدورة السادسة والأربعين . وأوضح أن من الممكن أيضا في هذا الصدد توخي الأخذ بإجراء معجل لفتح الأرصدة عندما تكون المبالغ الاحتياطية للمنظمة غير كافية ، ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن توافق على الاقتراح القاضي بأن تفتح الجمعية العامة اعتمادا يمثل ثلث التكلفة التقديرية لكل عملية جديدة من اللحظة التي يقرر فيها مجلس الأمن الشروع في هذه العملية ، كما أن الوفد الأمريكي لا يوافق أيضا على فكرة الاستثناء من القاعدة التي تستلزم الدخول في عقود توريد سلع وخدمات عن طريق إجراء مناقشة تنافسية .

٥٨ - وأعلن أن الوفد الأمريكي يأمل في أن تؤدي مناقشات الدورة السابعة والأربعين والمقررات التي تسفر عنها إلى تيسير مهمة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن المالي للمنظمة على الأجل الطويل . ومن المؤسف أن الأمانة العامة ليست قادرة في الوقت الحاضر على تزويد الدول الأعضاء بالبيانات المفصلة الضرورية لتقييم الحالة المالية بكل دقة ، وهو وجه قصور ينبغي أن يكون من المستطاع معالجته عندما يدخل نظام الإدارة المتكامل مرحلة التنفيذ .

٥٩ - السيد جراميلو (كولومبيا) : قال إنه يؤكد ، أسوة بما أبدته معظم الوفود ، على أن الوسيلة الوحيدة لحل الأزمة هي قيام الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها في مواعيدها المحددة وبالكامل ، مع العلم بأنه ينبغي ، في الوقت ذاته تحسين إدارة المنظمة . وذكر أن عمليات حفظ السلم تثير في هذا الصدد مشاكل خاصة ، لا سيما وأننا نعلم أن تنفيذ عدد من هذه العمليات الكبيرة في فترة وجيزة جدا . ولا ريب في أن هذه السرعة هي التي أعاقت اللجنة عن إجراء فحص دقيق للملاحظات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بأوجه القصور التي وجدت على صعيدي تخطيط وتنفيذ العمليات ، ولا سيما فيما يتعلق بالتنسيق الميداني .

(السيد جراميلو ، كولومبيا)

٦٠ - ويرى الوفد الكولومبي أنه من المهم بصفة خاصة أن يتم اختيار القوات على أساس معايير متجردة ومنصفة . إذ ليس من المقبول عدم احترام مبدأي العالمية والتساوي بين الدول الأعضاء فيما يتصل بالقوات الموضوعة تحت تصرف الأمم المتحدة بكل سخاء وفيما يتعلق بتمويل العمليات ، يجدر استعراض التدابير المتوخاة بمجموعها حتى تتمكن الدول الأعضاء من الحصول على فكرة صحيحة عن الآثار المالية المترتبة على هذه العمليات ، وينبغي أيضا أن يتم هذا الاستعراض بطريقة تراعي المقترحات التي سيتقدم بها بوجه خاص فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام ، وأن تسمح المقررات التي سيتم اتخاذها في النهاية بمعالجة موضوع التأخر في تسديد الاشتراكات معالجة فعالة ودون المساس بتوازن الميزانية العادية ، وأن يتم تقييم إمكانية إنشاء صندوق هبات لعمليات السلم تابع للأمم المتحدة ، علما بأنه لا ينبغي بطبيعة الحال أن يؤدي البحث عن مصادر تمويل خاصة إلى المساس بحياد المنظمة وتجردها .

٦١ - السيد موريه (كوبا) : قال إنه ينبغي الرجوع إلى منشأ الأزمة الراهنة التي هي برأيه ذات جذور سياسية تماما ، لأنها تعود إلى قيام المساهم الرئيسي ابتداء من عام ١٩٨٥ باقتطاع جزء من اشتراكاته لاستخدامها وسيلة للضغط على الدول الأعضاء الأخرى . وقال من الظلم والضار عدم التمييز بين التأخير في تسديد الاشتراكات الناجم عن عدم قدرة الدول الأعضاء على الدفع ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة ، وبين التأخير بدافع الابتزاز السياسي .

٦٢ - وفيما يتعلق بالمقترحات التي أبداها الأمين العام في الوثيقة A/46/600/Add.1 ، قال إن الوفد الكوبي يوافق بوجه عام على الملاحظات والتوصيات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بصدد هذا الموضوع في الوثيقة A/46/765 . ولكنه ، مع ذلك ، يعارض بصورة قاطعة فرض فوائد على الدول الأعضاء التي تتأخر عن تسديد اشتراكاتها لأسباب تعود لصعوبات اقتصادية . وقال بشأن المقترحات الواردة في التقرير المعنون "برنامج للسلم" ، والتي استؤنف بحثها في المرفق الأول من الوثيقة A/C.5/47/13 ، إن من دواعي الأسف أن اللجنة لم تحصل بعد على ملاحظات اللجنة الاستشارية وهو أمر مخالف للإجراءات التنظيمية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الوفد الكوبي على استعداد لدراسة الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق احتياطي دائر لعمليات حفظ السلم وإن وفده قد شرع في إجراء اتصالات مع الوفود الأخرى العاكفة على دراسة هذه المسألة .

٦٣ - وبالنسبة للمقترح المتعلق بفتح اعتماد فوري بثلث التكلفة التقديرية لكل عملية ، يرى وفده أنه لا بد من دراسة هذا المقترح في ضوء المقترحات والتدابير الأخرى التي سوف تعتمدها الجمعية

(السيد موريه ، كوبا)

العامة ، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء صندوق احتياطي ، وذلك دون إغفال وجود حساب خاص لعمليات حفظ السلم . وأخيرا فإن المقترحات الواردة في الفقرة جيم من هذا المرفق هي مجرد آراء يرغب الوفد الكوبي ، على أي حال ، التعرف على مصدرها . ومهما كان الأمر ، فإن الأفكار المقترحة في الفقرتين الفرعيتين جيم وهاء ، إذا كان من المقرر لها أن تتحول إلى مقترحات فستكون ، في نظره ، غير مقبولة . وقال في ختام بيانه إن الوفد الكوبي يؤكد من جديد على أن الصعوبات المالية للمنظمة لا يمكن تحليلها بالاستناد إلى مجرد وجهة نظر فنية دون مراعاة السياق السياسي الذي ترد فيه .

٦٤ - السيد رازفين (الاتحاد الروسي) : قال إن روسيا تتابع باهتمام وبقلق موضوع إنشاء قاعدة مالية صلبة للمنظمة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للسماح للأمم المتحدة بحل المشاكل المعقدة التي يعانيها العصر الحاضر الذي يخلف عصر المواجهات فيما بين الكتل . وقال إن الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تعانيها روسيا في هذه اللحظة لا تقلل قط من تعلقها بمقاصد المنظمة ومثلها العليا . وأضاف أن الرئيس يلتسين قد أشار اثناء مقابلاته الأخيرة مع الأمين العام إلى أن روسيا ستسدد ١٣٠ مليون دولارا من دولارات الولايات المتحدة من الآن وإلى نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٣ ، وأنها سددت مؤخرا دفعة أولى مقدارها ١٨ مليون دولار ، مما يدل على تصميمها على الوفاء بالتزاماتها المالية .

٦٥ - بيد أن الحصول على الموارد اللازمة لا يعتبر كافيا بحد ذاته ؛ إذ أن السلامة المالية للمنظمة تتطلب أيضا استخداما رشيدا وفعالا لهذه الموارد . وإن الوفد الروسي سيعود في وقت لاحق إلى التصدي لبعض جوانب هذه المسألة ولكنه حريص من الآن على التأكيد على ضرورة توجيه الجهود بصورة خاصة نحو الحد من تزايد حجم الميزانية ، وإزالة الاستخدامات المزدوجة ، وإلغاء البرامج القليلة الفاعلية أو التي انتفت الحاجة إليها ، والعمل على تحسين مراقبة الميزانية والحد من النفقات الإضافية الناجمة عن التضخم إلى أقل قدر ممكن . وقال إن وفده يرى من جهة أخرى من الضروري اعتماد نهج متكامل لحل المشاكل المرتبطة بالأزمة المالية التي تعانيها المنظمة ، والبحث عن حلول طويلة الأجل تعمل جنبا إلى جنب مع التدابير الهادفة إلى زيادة فعالية الأمانة العامة وترشيد أنشطتها .

٦٦ - وفيما يتعلق بالمقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، قال إن الوفد الروسي يشير بصفة خاصة إلى المقترح الخاص بموضوع إنشاء صندوق احتياطي لعمليات حفظ السلم . وأشار ، في هذا الصدد ، إلى استحسان التأكيد على التماس موارد تمويل من مصادر متعددة ، وآليات لا تؤدي إلى نفقات إضافية بالنسبة للدول الأعضاء .

(السيد رازفين ، الاتحاد الروسي)

٦٧ - وفي مقابل ذلك ، فإن المقترح المتعلق بزيادة موارد صندوق رأس المال المتداول لا يبدو مقبولا من جانب الاتحاد الروسي لأنه لن يحل المشاكل التي تسبب الصعوبات المالية للمنظمة . ويصعب بالمثل أيضا قبول المقترح الرامي إلى تفويض الأمين العام بالاقتراض من مؤسسات تجارية لأن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة أنشطة الأمم المتحدة . ولذلك فإن الوفد الروسي مقتنع تماما بأن تحسين الوضع المالي للأمم المتحدة وضمان المسار الصالح لوحداتها الإدارية يحتم تجاوز الأسواق التجارية للحصول على السلع والخدمات اللازمة للمنظمة . ومن المهم ، في هذا الصدد التعجيل في إجراءات دراسة الأسواق والمناقصات ، وإنشاء نظام رقابة شديد في مختلف الوحدات الإدارية ، والعمل على تحقيق انفتاح على نطاق أوسع بالنسبة للدول الأعضاء وتعزيز صلات أوثق معها عن طريق بعثاتها .

٦٨ - وقال إن فكرة إنشاء صندوق هبات لعمليات السلم تابع للأمم المتحدة تبدو سابقة لأوانها ولا تتسم بالواقعية في هذه المرحلة . وتناول أخيرا ، المقترح الخاص بفتح أرصدة لكل عملية جديدة من عمليات حفظ السلم تعادل ثلث التكلفة التقديرية للعملية من اللحظة التي يصدر فيها قرار مجلس الأمن ، فقال إن هذا المقترح لا يبدو أيضا مجديا بالنسبة للوفد الروسي ، لأن وفده على يقين من أنه من المحتم ، فيما يتعلق بمصلحة الأمم المتحدة ، إجراء دراسة مستفيضة لطرائق تمويل العمليات أولا في إطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وبعد ذلك في إطار اللجنة الخامسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠